مذكرات جارالله عمر

الفصل التاسع

الوحدة اليمنية: مشاكلها ونزاعاتها

جدلية الوحدة والديمقراطية

تعني الجدلية هنا الترابط بين الوحدة والديمقراطية على ما كتبته في مقال بداية عام ١٩٨٩. هناك فرق بين ذلك الوقت والآن، لكن المقال يقترح ان تقوم الوحدة على أساس الديمقراطية. وعلى الرغم من إني لا اريد ان أمتدح نفسي، أقول إنني اول من اقترح الديمقراطية. رغم ذلك، لأني قلت لزم ان تترافق الوحدة مع الديمقراطية. ولكن الكثير من المسؤولين يقولون ان كل واحد منهم هو الذي اقترح ذلك، كلٌ يدّعي وصلاً بليلاه وليلى لا تقرّ لهم بوصل.

المقال الذي كتبته كان اول مقال يتحدث عن الديمقراطية وعن تلازمها مع الوحدة. كتبت هذا المقال في المنزل عند زوجتي غانية علي احمد الكُهالي في عدن وهي وفّرت لي الجو المناسب للكتابة. كانت تقول لي: "انت تعمل. ايش، ايش، بتكتب؟" قلت لها: "انا اكتب عن الديمقراطية والوحدة." قالت: "انت تشتي [تشتهي/تريد] تعمل لنا مصيبة جديدة. مش كافي حق [مقالك عن] التعددية وما لحق بنا من مشاكل؟" لكني قلت لها: "هذا امر سوف يكون عظيما." قالت: "نعم. انا معك إذا كان كذلك."

اقترحت في المقال مرحلة انتقالية مدتها ٤-٥ سنوات تتم خلالها خطوات انتقالية في الشمال والجنوب وحددتُ جملة من المهام لا بد من إنجازها في الشطرين، بحيث يتراجع الجنوب الى الوراء قليلاً في مجال التأميم والإجراءات التي شابها التطرّف، على ان يتقدم الشمال الى الامام عن طريق القيام بالعديد من الاجراءات أهمها فرض سلطة الدولة وانتشارها في المناطق التي لم تكن موجودة فيها وتحقيق قدر معيّن من النظام والقانون، الخ. هكذا يمكن ان يلتقي الشطران في آخر المطاف.

قرأ الناس المقال، بعضهم اهتم به وبعضهم لم يهتمّ. لكن في مناقشات اللجنة المركزية كنت الحّ على ان نبدأ بتحقيق الديمقراطية قبل الوحدة وانا شارح الفكرة الآن أفضل: كنت اريد

ان يحقق الحزب الديمقراطية في الجنوب قبل الوحدة وان يدخل الوحدة وهو طرف فاعل وقوي ومؤثّر في تحقيقها. في أحد اجتماعات اللجنة المركزية أردت ان يصدر قرارا بهذا الاتجاه، أي ان نبدأ الوحدة بالديمقراطية في الجنوب. لكن كان نوع من التهيّب وكانوا يقولون: لازم نعمل خطوة خطوة. كانوا مترددين، رغم انهم كانوا مقتنعين. وقد استشهدت ببيت لشاعر عربي قديم هو دريد ابن العمّه يقول فيه:

«محضتُكم نصحي عند مُنعرج اللِواء / ولم تستبْينوا النصحَ الا في ضحى الغدِ».

اردتُ ان النصيحة لم تُقبَل، لكن قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعددية أصبحت مطروحة على جدول الاعمال وصار الحديث يدور حول الوقت، اي متى؟ [يجب ان تتحقق الوحدة]

نصيحة الجنرال جياب

في ٢٠ أو ٢١ أيار من العام ١٩٩٠ وقبل إعلان قيام الدولة اليمنيّة الموحّدة بأربعٍ وعشرين ساعة اجتمعت اللّجنة المركزيّة للحزب الاشتراكي اليمني في دورتها الثّامنة عشرة، وتمّ إخبار النّاس من خلال بيانٍ بأّننا [الاشتراكيين اليمنيين] لم نكن حزبيَن في يومٍ من الأيّام وأنّ حزب الوحدة الشعبية اسم شكلي، بل اسمٌ مستعار لفرع الحزب الاشتراكي اليمني في شمال الوطن منذ العام ١٩٧٩ أي أنّ الحزب موحّد منذ ذلك الحين و«حزب الوحدة الشعبية» و«الجبهة الشعبيّة» كانا من قبيل التكتيك. كذلك اعلنّا أنّ لدينا قيادةٌ واحدة وأنّ علي سالم البيض هو الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني على مستوى اليمن، شماله والجنوب. أمّا جار الله عمر، الذي كان سكرتير حزب الوحدة الشعبية أو يحيى الشامي أو أحمد علي السلامي أو غيرهم، فهم جميعًا أعضاء في حزبٍ واحدٍ تمامًا مثلما كان جاري بالضّبط في فييتنام: في الشمال الحزبُ الشيوعي الفييتنامي الذي يقوده هو شي مينه، وفي الجنوب جبهة وحزبٌ لكنّ الحزب الشيوعي الفيتنامي هو الذي قاد العمليّة برمّتها في فيتنام كلها.

وبمناسبة ذكرى الثورة الفييتناميّة، أذكر أنّه خلال الكفاح المسلّح عندما كنّا نتناقش مع الإخوان في عدن حول إيقاف الحرب في الشمال أو عدم إيقافها، قابلنا الجنرال جياب[1]. أراد الجنرال إقناعنا بأنّ الظّرف في فييتنام مختلفٌ عنه في اليمن، محذّرًا من أننا في حال أردنا إسقاط [نظام] صنعاء انطلاقاً من عدن فإنّ عدن ليست هانوي، وصنعاء ليست سايغون، واليمن ليست فييتنام والوضع مختلف تمامًا. وتابع قائلاً: «نحن كنّا نقاتل التّدخّل الأجنبي ونملك تجربةً طويلةً، ولدينا غابات، اما الحربُ عندكم فعبارة عن صراعٍ أهليّ، ثم ان إمكانيّأت هانوي أقوى

[1] ابرز القادة العسكريين للثورة الفيتنامية شمالا وجنوبا، ووزير الدفاع حينها.

من إمكانيّات عدن، والصّين وروسيا حلفاؤنا، أما أنتم فهذان البلدان غير موافقَين على كفاحكم وحربكم». ثمّ أردف قائلاً: «نحن نؤيّدكم إذا نجحتم، لكن، انا الجنرال جياب الّذي قاد معركة ديان بيان فو والذي يقود الصراع الآن مع أميركا، أقول لكم إنّ الوضع مختلف بين فييتنام واليمن.»

كم ظننتُ أنّهم سيؤيّدوننا من دون شروط وسيخبرنا جياب بأننا على حقّ. وللحقيقة، أثّر كلام الجنرال جياب والمناقشات مع المثقّفين في العالم العربي والسوفييت كثيرًا على أفكاري وعلى رأيي. وبالمناسبة، أثناء الصّراع في المناطق الوسطى كان السفير السوفييتي يقابلني شهريًّا بل أسبوعيًّا في مكتبي يبذل الجهود كي نغيّر رأينا في هذه المسألة [اسقاط النظام في الشمال بالكفاح المسلّح].

الحزب الاشتراكي حزب الوحدة اليمنية

أودّ الإشارة إلى نقطةٍ هامّة مفادها أنّ البعض في الجنوب أقبل على الوحدة بسبب ضعفه ولأنّ المعسكر الاشتراكي كان على وشك الانهيار، فلم يعد يملك سندًا آخر غيره، وظناً منه أن لا حلّ سوى بالاتحاد مع الشّمال وأنّ النّظام في صنعاء نظامٌ قويّ ينتمي إلى المعسكر الرّأسمالي الّذي انتصر. شاعت هذه الأفكار، وما زالت حتّى الآن تتردد بين الصحافيين وعلى لسان بعض السياسيين الّذين يناصبون العداء لتجربة الحزب الاشتراكي في حكم الجنوب (١٩٦٧-١٩٩٠). هذا ليس صحيحًا برأيي، أقدم الحزب على تحقيق الوحدة بما هي خيارٌ سياسيّ، خيارٌ لممارسة الحرية ولم يكن مدفوعًا بالضّرورة، أي بانتهاء المعسكر الاشتراكي والاتّحاد السوفييتي، بل كان مدفوعاً بالطموحات والأحلام السّابقة. ولديّ أدلّةٌ على ذلك هي الآتية.

أوّلاً، إنّ الحزب الاشتراكي اليمني هو في الأصل موحّدٌ في اليمن وهو وريث الحركة السياسية الجديدة الّتي ولدت موحّدة في عدن وليس في صنعاء. والحركة الوطنية التي وُلدت من القوميين والبعثيين والناصريّين والماركسيّين والوطنيّين، نشأت موحّدة في عدن خلال الأربعينات والخمسينات وتبلورت جميعها وتجمّعت في الحزب الاشتراكي اليمني، وكانت روافد الحزب المختلفة قد نشأت موحّدةً في الشمال والجنوب منذ البداية، لذلك فالحزب الاشتراكي اليمني اتّحادٌ طوعيّ لكل أبناء اليمن، في الشمال والجنوب، وهناك سلطة وراء ذلك.

وقد شكّل انقسام الحزب الاشتراكي بسبب الضرورة السياسية والحرب الباردة بين الشرق والغرب وتأييد الاتحاد السوفييتي للجنوب وتأييد الغرب للشمال، فترةَ من الانقطاع أو الانقسام، وهي فترة مفروضة وقسريّة، برز فيها فعل القوّة والسلطة. أمّا إرادة النّاس وأعضاء الحزب في الشمال والجنوب فبقيت موحّدة. لذلك فالحزب الاشتراكي اليمني حزب متصالح مع نفسه ومع تاريخه وإيديولوجيّته بصرف النظر عن ايّ شيء. كانت له الوحدة بمثابة إيديولوجيّة

واستخدمت الأحزابُ التي أنشأت ألحزب الاشتراكي الوحدةَ في صراعها مع الآخرين. على سبيل المثال، أسقطت الجبهة القوميّة في الجنوب الأحزابَ المنافسة لها كـ«رابطة أبناء الجنوب» و«جبهة تحرير الجنوب العربي المحتلّ» باسم الوحدة اليمنية. وقد رفعت الجبهة القومية شعار الجنوب اليمني فيما اولئك قالوا بالجنوب العربي. ثمّ في الصراع السياسي بين الشمال والجنوب كانت الوحدة سلاح الحزب الأساسي التي استخدمها الجنوب في حربه مع الشمال، لكنه سُلب منه هذا السلاح في حرب العام ١٩٩٤. لتلك الاسباب أراد الحزب بعد حرب العام ١٩٧٩ تحقيق الوحدة الفورية. وبالطّبع كان الحزب يعتبر نفسه ممثّلاً للقوّة العسكرية النامية ولإيديولوجية المعاصرة.

ثانيا: في الرد على المقولات [المناهضة لتبني التعددية] التي تقول إنّ المعارضة في الجنوب كانت في حينها ضعيفةً أما الحزب فقويّ كما الحال بلدان أوروبا الشرقية يسيطر على الجيش والأمن ولديه الآلاف من الكوادر، كما يسيطر على الشوارع. بصرف النّظر عن أيّ شيء آخر سيظل الحزب مسيطرًا على الشارع حتى لو أقام تعددية سياسية؛ كان سيبقى قويًّا والمعارضة ضعيفة. ولم يكن متوقّعًا أن يضعف الحزب لدى اعتماده التعددية لأنّه ليس من صنع السّلطة، وهو ليس مخلوقًا سلطويًّا، كما هو الحال بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام أو الاتّحاد الاشتراكي في مصر. وقد تواجد الحزب في كلّ مكان، في النقابة، في الحانوت، في مَقيل القات، في الحي، في القرية، في القبيلة. ولو أراد الحزب تحقيق تعددية والبقاء في الجنوب فلا خطر عليه، لكان استطاع أن لا يهرب إلى الوحدة وأن يقيم تعددية في الجنوب من دون أن يخشى شيئًا.

النقطة الثالثة: كان الحزب يستطيع الاحتفاظ بالسلطة في الجنوب وأن يقيم تنميةً اقتصاديّة وأن لا يخشى الوضع الاقتصادي بعد إيقاف الدّعم السوفييتي، أي لا مشكلة كبيرة في هذا الامر.

دولة جديدة بنظام سياسيّ جديد

أعلنت الدّولة اليمنيّة في شهر أيار/مايو من العام ١٩٩٠ واستُقبلت من قبل اليمنيين بحفاوة بالغة. وبطبيعة الحال، تمّ أعلن عن ان الدولة الجديدة ذات نظامٍ سياسيّ جديد بناء على مشروع الدّستور الذي أقرّ في عهد حكومة الرئيس علي ناصر محمّد وفي ضوء الاتفاقيات السابقة [بين البلدين]. وتمّ السّماح للأحزاب بممارسة نشاطها السياسي، سواءً الأحزاب التي تعمل بشكلٍ سري أو الأحزاب الجديدة. فنشأ أكثر من خمسة وعشرين حزبًا، كما صدر العديد من الصحف والمجلات المستقلّة والحزبيّة، مجلات أصدرها أشخاصٌ ليسوا أعضاء في أحزاب. وتمّ تشكيل حكومة ائتلافيّة ومجلس رئاسة من ممثّلين عن الشمال والجنوب وتمّ الاتّفاق على أن يكون علي

عبد الله صالح هو رئيس مجلس الرّئاسة والقائد الأعلى للقوّات المسلحة وأن تكون عاصمة الدّولة هي صنعاء وان يكون علي سالم البيض نائبا للرئيس، كما اختير أبو بكر العطّاس رئيسًا للوزراء والدكتور ياسين سعيد النعمان رئيسًا للبرلمان. واتّفق الطرفان على أن يتكوّن مجلس النواب من مجلس الشعب الأعلى في الجنوب ومجلس الشورى في الشمال.

واتّفق الطّرفان على إضافة ممثّلين للقوى السياسية التي لم تشارك في الانتخابات في الجنوب والشمال وبمصادقة البرلمان والحكومة. اما نحن، بحكم كوننا فرعاً للحزب الاشتراكي في الشمال فلم نشارك في الحكومة ولم نطالب بذلك، واعتبرنا الإخوة الّذين جاؤوا من حكومة الجنوب ممثّلين للحزب كلّه، ولكن أضيف إلى البرلمان عضوان من فرع الحزب في الشمال هما يحيى منصور ابو إصبع وأحمد علي السلامي. كذلك اقترح الحزب الاشتراكي إدخال ممثّلين عن الناصريّين والبعثيّين الى البرلمان. كان ممثّل الناصريين هو الدكتور عبد القدوس المضواحي. كما استوعب البرلمان بعض الشخصيات الموالية للمؤتمر من المحافظات الجنوبيّة. هكذا بدأت الدّولة الجديدة بتأدية دورها. وبعد أن انتقلت قيادة الحزب كلّها إلى صنعاء تمّ تعييني رئيسًا للدائرة السياسية في الحزب لمرحلة ما بعد الوحدة والّتي سُمّيت بـ"المرحلة الانتقالية".

خلافات حول حرب الخليج

بعد الابتهاج بالحدث الجديد، بدأت المشاكل الواقعية تطرح نفسها على الحياة السياسية اليوميّة ومنها نشوب حرب الخليج. وكما هو معروف، أخذ اليمن موقفًا أقرب إلى العراق وقد صوّت مندوب اليمن في مجلس الأمن ضدّ القرارات المناهضة للعراق أحيانًا وامتنع أو غاب أحيانًا أخرى ولم يصوّت مع قرارات مجلس الأمن سوى مرّة أو مرّتين عندما تعلّق الأمر بادانة ضمّ العراق للكويت. وأذكر أنّه عندما نشبت الحرب اجتمعت القيادة السياسية والحزبيّة والحكوميّة وقد حضرت معظم تلك الاجتماعات وشهد الشّارع اليمني أوّل يومين تظاهرات صغيرة ضدّ دخول العراق إلى الكويت، ولكن بعد تغيّر الموقف وبدء تمركز القوّات الغربيّة في المنطقة وشنّ الحرب على العراق، تغيّر الموقف في الشارع اليمني واستعرت التّظاهرات المناهضة للقوّات الغربيّة، الأميركيّة تحديدًا، والمؤيّدة للعراق.

استُدعينا إلى الرّئاسة مرّاتٍ عدّة بحضور الرئيس ونائبه وتمّ تكليفي من قبل الاجتماع ممثّلاً عن الأحزاب والدّكتور أحمد الأصبحي عن حزب المؤتمر الشعبي العام كي نترأّس اللّجان الشعبية التي تدعم العراق. قبلتُ بالطّبع هذه المهمّة لكنّ عبّرتُ في اللقاءات الجانبية الأولى عن انتقادي دخول العراق إلى الكويت، معتبرًا أنّه يمثّل خطأ استراتيجيًّا سيؤدّي إلى تغير موازين القوى في المنطقة وإلى تواجد القوّات الأجنبية في المنطقة بصورةٍ دائمة، ومع ذلك كنت مقتنعًا تمامًا بتولّي قيادة العمل الشعبي المتضامن مع العراق. ومن الوجهة السياسية

اليوم، أعتقد بأنّ الموقف الشّعبي حينها كان صحيحًا بشكلٍ كامل، لكن الموقف الرسمي كان موقفًا مضطربًا وعاطفيًّا ومنفعلاً بالأحداث. كان يجب الفصل بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي، وكان على الحكومة ان تميّز موقفها عن الشّارع كي لا تتحمّل العواقب التي تحمّلتها بعد ذلك. لكن الحكومة كانت تجاري أحيانًا الموقفَ الشعبي وأحيانًا أخرى تسبقه وتنافسه في التّصريحات وفي استقبال التّظاهرات على اعتبارها جزءًا من الحقوق الديموقراطية للنّاس. لكنّ اليمن دولةً حديثة ذات وضعٍ اقتصاديّ صعب وقد أدّى هذا الموقف إلى طرد العمال اليمنيين من الخليج وقد بلغ عددهم حوالي ٨٥٠ ألفًا. طُرد هؤلاء من السعودية وبعض دول الخليج، وبعودتهم إلى اليمن، شكّلوا عبئًا اقتصاديًّا صعبًا على الاقتصاد الوطني ولم تستطع الحكومة أن توفّر لهم الأعمال اللازمة، كما خسرت الحكومة تحويلات المغتربين من النّقد الأجنبي وقد شكّل هذا العامل واحدًا من العوامل التي أدّت إلى الأزمة السياسية في ما بعد.

أيّد المؤتمر الشعبي العام الموقف العراقي بالمطلق، أمّا الموقف داخل الحزب الاشتراكي اليمني فكان فيه اختلاف داخل اللجنة المركزية والمكتب السياسي وقد برزت فيهما معارضة قويّة لموقف اليمن المؤيّد للعراق. اعتبر أصحاب هذا الموقف أنّ تأييد الدولة اليمنية للعراق يضرّ بمصالح اليمن لأسبابٍ عمليّة. لكن لم تمنع هذه المعارضة اتّخاذ الحزب موقفًا مشابهاً لموقف المؤتمر الشعبي العام حرصًا على وحدة القيادة السياسية بعد الوحدة. فلم يكن للجنوب علاقة قويّة مع العراق وكان الخلاف مع السعودية داخلاً في هذه الازمة. طبعًا، ليس صحيحًا أنّ الدولة اليمنية كانت على علم بالغزو وهي لم تكن متآمرة مع العراق لكنّها تجاوبت معه تأثّرًا بالموقف العربي بشكلٍ عام. وبالطّبع لستُ من بين الّذين عارضوا في اللجنة المركزية بل كنتُ مؤيّدًا للموقف الشعبي ولو أعاد التاريخ نفسه لاتّخذتُ الموقف نفسه لكنّي سأطالب بالتّمييز بين الموقفين الحزبي والموقف الحكومي. وأودّ الإشارة هنا إلى أنّ موقف الأحزاب اليمنيّة الأخرى، كالناصريين والبعث والإسلاميين في حزب الإصلاح، كان مؤيّدًا للّجنة الشعبية وهم أعضاء فيها، لكن تحفّظت ثلاثةُ أحزاب على الموقف وإن لم تكن تساند الكويت، من ضمنها «التجمّع الوحدوي اليمني» بقيادة عمر الجاوي و«حزب الأحرار الدّستوري» بقيادة عبد الرحمن نعمان وحزب «رابطة أبناء الجنوب» بقيادة عبد الرحمن الجفري. حملت هذه الأحزاب الثلاثة، وهي صغيرة ومتوسّطة، رأيًا مختلفًا، لكن هذا لا يعني أنّ علاقةً جمعتها بالسعودية، فلم تربط عمر الجاوي أي علاقة بالسعودية. لقد شكّل هذا الموقف جزءًا من موقف النّخبة اليمنيّة التي انقسمت، فبعض المثقّفين عارض دخول العراق إلى الكويت، لكن جميع النّقابات والمساجد وقفت مع العراق وعارضت التّدخّل الأميركي وقرارات مجلس الأمن الدولي.

بالطّبع اختلفت الأسباب. فالبعض اعتبر أنّ العراق سينتصر. لم أتوقّع هذا، فقد رأيتُ أنّ المسألة ستنتهي بهزيمة العراق. لكنّي كعادتي، لم أحدّد المواقف على أساس الربح والخسارة، وفي كثيرٍ من الحالات أقف إلى جانب الخاسر. ولم أندم على ذلك.

هذه هي المشكلة الأولى التي واجهت الدولة الجديدة، وهي مشكلةٌ كانت لها مترتّبات اقتصاديّة أدّت إلى توقّف المساعدات من دول الخليج.

الدستور ومعارضوه

أمّا المشكلة الثانية التي ظهرت في وجه الدّولة الجديدة فهي مسألة الدّستور والاستفتاء عليه. برز جناحٌ داخل حزب الإخوان المسلمين في اليمن، بقيادة الشيخ عبد المجيد الزنداني وبعض الفقهاء، طالب بتعديل مشروع الاستفتاء قبل الاستفتاء لأنّهم اعتبروا، وعلى رأسهم الزّنداني، أنّ مشروع الدستور علمانيّ. بالطّبع هذا الأمر ليس صحيحًا. لكنه اقترح أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريعات والقوانين. في المقابل، اعتبر الحزب الاشتراكي أنّ مشروع الدّستور لا بدّ أن يتمّ الاستفتاء عليه كما هو. وكان موقف الرئيس وموقف المؤتمر الشعبي العام ضبابيًّا وغير محسوم، فهم من ناحية أعلنوا أهمية الاستفتاء على الدستور كما هو ولكن من ناحية أخرى أرادوا كسب الإخوان المسلمين ضدّ الحزب الاشتراكي. وقد أصرّ هذا الأخير على تنفيذ اتّفاقيّة الوحدة عبر الاستفتاء على مشروع الدستور وإقراره كما هو إلا إذا رفض الشّعب ذلك.

نشط الطرفان، الاشتراكي والإصلاح ومؤيّدوهما، في التّرويج لوجهة نظرهما وإقناع النّاس. وانقسمت الأحزاب السياسية الأخرى. لكنّ الناصريّين والبعثيين و«حزب الحق»، وهو حزب إسلامي [زيدي]، و«اتّحاد القوى الشّعبية»، وقفوا إلى جانب الاستفتاء على الدّستور وإقراره. والغريب أنّ الحركات الإسلاميّة في الوطن العربي، وتحديدًا في السودان، نصحت حزب الإصلاح بالموافقة على الدستور كما هو لأنّه ينصّ على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرّئيس للتّشريع وهذا كاف، وأنّ دين الدولة هو الإسلام وهو أمرٌ موجودٌ في العالم العربي بكامله والإسلامي كذلك. خلال هذه الفترة شاركتُ مع كثيرٍ من الإخوة في قيادة الحزب في مناظراتٍ تلفزيونيّة مع بعض رموز الحركة الإسلامية في اليمن وقد دُهش الشارع اليمني حين رأى أنّ ممثّلي الأحزاب الاشتراكية يستوعبون الثقافة الإسلامية قدر استيعاب ممثّلي التيار الإسلامي لها. وقد شاركت في المناظرات شخصيّاتٌ سياسية يساريّة ويمينيّة. واستمتع الشارع اليمني للمرّة الأولى بالاستماع إلى وجهات نظر عبر مناظراتٍ علنيّة. وتمكّن حزب الإصلاح من حشد عشرات الآلاف من المتظاهرين المعارضين للدستور والاستفتاء بفتاوى شرعيّة. لكنّ علماء وفقهاء المذهب الزّيدي، كما المذهب الشافعي، تصدّوا لفتاوى حزب الإصلاح وردوا عليها وقرّروا أنّ الدّستور إسلاميٌّ وأنّه ليس ضدّ الإسلام. واتّضح في ما بعد أنّ التيار الإسلامي في حزب الإصلاح لم يكن موحّدًا في وجه الدّستور لكنّهم أخفوا هذا الخلاف داخل الحزب وأيّدوا أخيرًا وجهة نظر الجناح المتشدّد من دون قناعة. في المحصّلة، قاطع حزب الإصلاح الاستفتاء على الدستور، لكن كانت الأغلبيّة في النتيجة النهائيّة لصالح إقرار الدستور،

واضطرّ المؤتمر الشعبي العام الى أن يؤيّد الاستفتاء بعد محاولةٍ لحمل الحزب الاشتراكي على تقديم تنازلات تتعلق بتعديل الدستور لكنّ الحزب رفض، ما اضطرّ حزب المؤتمر الى تأييد الدّستور.

إرث المعارضات المتبادلة

أما ثالث المشاكل التي واجهت الدولة اليمنية الجديدة فهي التعامل مع المعارضة السّابقة للنّظامين وقد أيّدا كلاهما معارضة النظام الآخر. بالطّبع غيّر وجودُ ألحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء بدولته وجيشه موازينَ القوى فأخذت القوى السياسية الّتي عارضت النّظام في صنعاء تنتظم في اصطفافٍ عريض وتعقد المؤتمرات الشعبيّة تطالب بمطالب تحديثيّة بنّاءة كتطبيق القانون ومكافحة الفساد. استفزّ هذا الأمر قيادة المؤتمر الشعبي العام فشجّعت المعارضة السابقة للنّظام في الجنوب ودفعتهم للمطالبة بتغيير القوانين السّابقة في الجنوب كقانون التأميم وبمنحهم مناصب في الوزارات والإدارات وجاهروا بمعارضتهم للحزب الاشتراكي. نحن في حزب الوحدة الشعبية، فرع الحزب الاشتراكي اليمني في الشمال، امتلكنا آلاف المقاتلين الّذين كانوا في حرب العصابات وقد تمّ استيعابهم في جيش الجنوب قبل الوحدة وحصلوا على وظائف هناك. وبعد الوحدة، قرّر الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي فصلهم جميعًا من سلك القوّات المسلّحة والأمن وحرمانهم من الرتب العسكرية، ولم يستطع الحزب الاشتراكي إعادتهم إلى أعمالهم السابقة. وقد شكّل هذا الأمر أزمة داخل الحزب الاشتراكي، حيث راح المفصولون يحتجّون على الحزب معتبرين أنّه فرّط بهم وكان يجب عليه الدفاع عن حقوقهم. وبعد ان تأكد المؤتمر الشعبي والرئيس أنّ الحزب الاشتراكي فشل في حلّ مشكلة هؤلاء وخسر ولاءَهم، أخذ حزب المؤتمر يستقطبهم إليه ويحلّ مشاكلهم، وقد انسحب جزءٌ من أعضاء الجبهة الوطنية وحزب الوحدة الشعبية من الحزب الاشتراكي في الشمال وانضموا إلى المؤتمر الشعبي العام، وعمدوا إلى حلّ مشاكل هؤلاء بعد ذلك. وكان بإمكان قيادة الحزب رفض هذا الأسلوب المتّبع من قبل الرئيس والمؤتمر لكنّها تصرّفت بنوعٍ من المراعاة، لم ترد ترغب في خلاف مع الرئيس والمؤتمر لكنّ الرئيس نجح في منع حلّ مشاكلهم جماعيا، ليحلّها لاحقًا بشكلٍ فردي، وشكّلت هذه بداية الأزمة بين قيادة المؤتمر وقيادة الحزب الاشراكي اليمني كما خلقت مشاكل داخل الحزب.

أما المشكلة الرابعة التي واجهت الدولة الجديدة فهي الاختلاف حول الإدارة الحكومية، من حيث تنظيم وحدات الجيش وكيفيّة دمج المؤسسات المدنيّة والعسكرية خصوصًا. فالحزب يرى أنّه لا بدّ من توحيد الجيش على أساس المؤسسة والقوانين والمستويات العلمية والكفاءة كما كانت الحال في الجنوب سابقًا، لكنّ المؤتمر الشعبي رفض أن تكون هناك قيادات عسكريّة من الجنوب في المراكز الأولى للجيش، وقد ألحّ على بقاء النظام الإداري القائم في صنعاء، وقد

كان نظامًا متخلّفًا قديمًا قائمًا على الفوضى. وأراد الحزب نظامًا إداريًّا حديثًا، وقد راح يفاخر بأنّ النظام الإداري في الجنوب أكثر حداثة لأنّه يرجع إلى النظام الإنكليزي والروسي، بينما النظام الإداري في الشمال موروثٌ من زمن حكم الأتراك، ويقوم على الفوضى والتخلف والرشوة.

المشكلة الخامسة هي في التعامل مع السياسة الخارجية حيث أراد الشمال أن تسود السياسة الّتي كان يتبعها في السابق بينما مال الحزب الاشتراكي إلى سياسةٍ أكثر عمليّة مفادها أنّه لا بدّ من تحسين التعامل مع دول الخليج والدّول العربية الأخرى.

اما المشكلة السادسة التي برزت امام الدولة الجديدة فهي مشكلة القوانين. أراد اطراف في الشمال تغيير كلّ القوانين السابقة في الجنوب كي تصبح موافقة للقوانين السائدة في الجمهورية العربية اليمنية، بمعنى آخر موافقة للنّهج السياسي في الشمال. على سبيل المثال: في قضية المرأة كان هناك قانونٌ ِللأحوال الشخصية في الجنوب متحرّرٌ جدًّا وأرادوا في صنعاء تطبيق القوانين إسلاميّةً بالمطلق، أو تلك القريبة من الحنبليّة. كذلك الامر بالنسبة للقوانين الاجتماعيّة. نشبت خلافات على القوانين كلها. وبإمكان القارئ متابعة هذه المسألة وهذه القوانين في كتابٍ من تاليف محمد احمد المخلافي بعنوان "الدولة والقانون في الأزمة اليمنية".

إضافةً إلى المشاكل الآنفة الذّكر، برزت مشكلةٌ إضافيّةٌ تمثّلت بنشوء حركاتٍ إسلامية سرية جهاديّة راحت تغتال أعضاء من الحزب الاشتراكي اليمني، حيث تمّ اغتيال عدد كبير من أعضاء الحزب بشكلٍ سري ومهاجمة منزل رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس بالقنابل. واستمرّ هذا الحال إلى ما بعد الانتخابات. فبين الفترة الانتقالية والانتخابات ووقوع الأزمة بين الحزبين، اغتيل مائة وخمسون عضوًا وكادرًا من أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني إلى جانب بعض الشخصيات الأخرى ومنها عمر الجاوي [محاولة اغتيال]. ولم تتّخذ الدولة أي إجراءات ولم يتمّ القبض على أحد أو محاكمة أحد. وقد تعرّضتُ شخصياً لعدّة محاولات اغتيال، لكن كان يتمّ إبلاغي عن هذه المحاولات من قِبل عناصر تنتمي إلى المنطقة التي أنتمي إليها. كما تعرّض الأمين العام الحالي الأخ علي صالح عباد – مقبل لمحاولة اغتيال في محافظة أبين من قبل أحد زعماء الأفغان العرب طارق الفضلي، وهو حالياً عضو اللجنة الدّائمة في المؤتمر الشعبي العام. وكان أسامة بن لادن هو من موّن وموّل حملات الاغتيال. ولم يعاقَب أيٌّ منهم.

عندما أبلغوني أنّ هناك محاولات لاغتيالي لم أقدم على أيّ شيء سوى إبلاغ قيادة الحزب لأنّي رأيت أنّ هناك اغتيالات عدّة تحصل من دون أن يعاقب عناصرها. فاكتفى الحزب بإرسال رسائل احتجاج الى قيادة المؤتمر الشعبي العام، وقد سمعت ايضا اني سوف اتعرّض الى محاولة اغتيال عند زيارتي لاميركا. ولكن هذه محاولة سمعت بها بعد عودتي.

خطط تصفية عسكرية

أشرتُ فيما سبق إلى المعضلات التي واجهتها الدولة الجديدة الموحّدة. تلك المعضلات التي تُعدّ موضوعية وواقعيّة وموجودة على أرض الواقع ولها علاقة بمصالح الناس ودرجة التطوّر والثقافة. وأشرتُ أيضًا إلى ما هو داخلي وخارجي وما برز كمشكلاتٍ حقيقيّة أمام دولة الوحدة الجديدة وأدّى في النهاية إلى ما عُرف بـ"الأزمة" ثمّ الحرب.

أودّ الإشارة هنا إلى أنّه في العام ١٩٩٢ اتخذتْ الحكومة بعض الإجراءات المتعلّقة برفع الأسعار. تضرّر المواطنون من هذه الإجراءات فتظاهروا احتجاجًا وقد عمّت التظاهرات معظم المدن الشمالية، وتركّزت معظمها في تعز وصنعاء وذمار، ولم تشهد المحافظات الجنوبيّة أيّ تظاهرات. ردّد المتظاهرون شعاراتٍ مناهضة للفساد ومطالبة بالديموقراطية. وتوجّهتْ التظاهرات بشكلٍ أساسي ضدّ المؤتمر الشعبي العام وقيادته على اعتبار أنّها السلطة الأكثر نفوذًا، وتركّز احتجاج الناس ضدّ الفساد وضد بعض الشخصيات التي اعتبرت فاسدة. لم تعلن أسماءٌ ولكن بدا واضحًا أنّ المقصود شخصيّاتٌ قريبةٌ من الرئيس ومن قيادة المؤتمر الشعبي العام.

لم تشهد مدن الجنوب تظاهراتٍ لأنّ النّاس لم يكونوا مستعدّين لها. لقد استفزّ ارتفاع الأسعار المواطنين في المدن الشمالية أكثر ممّا فعل في الجنوب. وبطبيعة الحال، اتّهمت قيادة المؤتمر الشعبي العام والرّئيس الحزبَ الاشتراكي بالوقوف خلف التّظاهرات وكذلك اتُهم الناصريون. لا أعتقد أن أيا من الطرفين خطّط للموضوع على الإطلاق ولا يعني هذا عدم مشاركة أعضاء في الحزب الاشتراكي في التّظاهرات، فمنهم من نزل إلى الشارع مع الناس بصفتهم مواطنين، إلا أنّه لم تكن هناك على الإطلاق تعليمات قيادية لقيام التّظاهرات. نحن موجودون في الحكومة ورئيسها من حزبنا والأخير شريكٌ في المسؤولية لكنّ الاحتجاجات توجّهت ضدّ إجراءات الحكومة، كما بدت أنها موجّهة أيضا ضدّ من أثروا الثراء الكثير[على حساب المال العام]. هنا حشدت قيادة المؤتمر الشعبي العام حلفائها من حزب الإصلاح وغيرهم، وللمرّة الأولى فكّروا بتنفيذ خطّة عسكرية. تبادلوا الرّأي حول مقترحٍ ضرب الحزب الاشتراكي عسكريًّا لأنّ القيادة اعتبرته المسؤول عن التظاهرات في صنعاء ومحيطها. وقد تسرّبت إلينا في ذلك الوقت بعض الأخبار التي لم أصدّقها ولم تصدّقها القيادة، أخبارٌ تقول إنّ شريككم في الحكم يفكّر في حسم الموضوع عسكريًّا.

منذ عامين زرت بريطانيا، وهناك قابلتُ الدكتور عبد الملك المتوكّل، ومحمد علي أحمد والاخير عضو قياديٌّ في الحزب الاشتراكي، وكان نائبا للرئيس في العام ١٩٩٢ يعتمدُ عليه حتّى أزمة ١٩٩٤، وكان اتّخذ موقفًا [الى جانب علي ناصر محمد] ولكنه ما لبث ان عاد إلى الحزب الاشتراكي. والرّجل [محمد علي احمد] شجاعٌ وصادق، اختلفتَ معه أو اتّفقت يبقى كذلك، ومن الواضح أنّه لا يعرف المناورة. قابلته في لندن وأردتُ مناقشته حول معلوماتٍ

بحوزتي عن تفكير القيادة العسكرية والمؤتمر الشعبي باتّخاذ إجراءاتٍ عسكريّةٍ ضدّ الحزب الاشتراكي، شريكه في الحكم في العام ١٩٩٢.

أردت انا والدّكتور محمد عبد الملك المتوكّل التثبّت من هذه المعلومات. وبعد الغداء كان لقاءٌ بدا فيه محمد علي لطيفًا معنا. تناقشنا حول طبيعة الأمور في العام ١٩٩٢ وسألته عن صحّة وجود خطّة لتصفية الحزب عسكريًّا خلال ذاك العام. أجاب مؤكّدًا صحّة الأمر وبأنّه كان مكلّفًا [بتنفيذها] في الجنوب، وقال إنّه وأصحابه كان لديهم مقترحٌ بتصفية قيادة الحزب الاشتراكي القادمة من الجنوب و[المشاركة في] الحكومة في الشمال. وأضاف أنّه اتّضح له أنّ الرئيس والمحيطين به لا يريدون تصفية الحزب الاشتراكي فحسب بل يرغبون في الثّأر لهزيمة الجيش في الشمال العام ١٩٧٩ خلال مواجهته مع جيش الجنوب، هم أرادوا تدمير جيش الجنوب، وقال إنّه بعد ذلك كلّه رفض المشاركة [في تنفيذ الخطة].

كانت هذه واحدة من الخطط. أما الخطّة الثانية فهي وضع نقاط تفتيش في المفترقات حيث يتمّ اعتقال قياديين في الحزب الاشتراكي وقتل من يقاوم أو يرفض الاستسلام وكذلك اقتحام منازل القياديين والإعلان للشّعب أنّ الحزب الاشتراكي أراد أن يقوم بانقلابٍ فتتم تصفيته عسكريًّا. لم ترد هذه الخطّة الأخيرة المتعلّقة بالانقلاب في حديث محمد علي أحمد ولكن وردتنا من مصادر مختلفة. وقد ابلغنا محمد علي أحمد أيضًا إنّ الرّأي استقرّ بعد ذلك على أنّ هذه التّظاهرات وتداعياتها لا تكفي حجّةً لإعلان الحرب ولا بدّ من التريث فقرّروا تأجيل الصراع.

سارت الأمور بعد ذلك وعاد الهدوء إلى البلاد، لكن بقيت عوامل الأزمة موجودة وفاعلة وأدّت إلى تفاقم المشكلة وتحديدًا الأزمة الاقتصادية. وبقي تأثير الضغوط المختلفة الداخلية والخارجية على هذه العمليّة. وعلى إثر التظاهرات جرت اعتقالات وأطلق سراحهم في ما بعد كما قتل عددٌ من المتظاهرين تحديدًا في تعز وصنعاء. وقد أرادوا تحميل الحزب الاشتراكي والناصريين المسؤولية لكنّهم لم يجدوا حججًا حقيقيّة وأدلّة فقد كانت المشاركات مبادرات فردية. طبعًا، انتهت المشكلة لكنّ بقيت خمائر المشكلة قائمة، وقد بقي الوضع على ما هو علي حاله الى عشية انتخابات العام ١٩٩٣.

مشروع دمج الاشتراكي والمؤتمر

قبل انتخابات العام ١٩٩٣ وقعت خلافات ومشاكل كثيرة حول مسألة الاغتيالات وقضايا الموظّفين والقوانين. وبقيت هذه الخلافات قائمة تزداد تفاقما. واختلف الطّرفان أيضًا حول المستقبل وكيف سيكون وضع البلد بعد الانتخابات. ستنتهي المرحلة الانتقالية، وستكون هناك استمراريّة بعد ذلك. وبعد الانتخابات ستتشكّل حكومة وقد يتعدّل الدستور لأنّ الرئيس رغب

برئيس للجمهوريّة ولم يعد يريد مجلس رئاسة، لذلك اشتدّت الخلافات حول المشكلات الرّاهنة وكذلك حول المستقبل. هنا رأت قيادة المؤتمر الشعبي العام أنّ المشكلة الأساس في البلد هي وجود الحزب الاشتراكي اليمني، ولو كان هذا الحزب غير موجودٍ لقلّت المشكلات وقامت محادثات حول تعديل الدّستور في ما يتعلّق بالرئيس ونائب الرّئيس وغيرها من الأمور.

قدّم المؤتمر الشعبي مقترحًا بأنّه إذا ما أراد الحزب الاشتراكي اليمني شراكةً بعد الانتخابات سيكون رئيس الجمهورية هو علي عبد الله صالح ويكون النائب علي سالم البيض، ولكن هذا التدبير يقتضي وجود حزب واحد. مارسوا الضغوط كي يوافق الحزب على الاندماج مع المؤتمر وكان علي عبدالله صالح يقدّم تنازلاتٍ شكليّة بهدف التّخلّص من الحزب الاشتراكي اليمني.

فوجئنا قبل انتخابات العام ١٩٩٣ بالإخوة أعضاء الحكومة والأخ الأمين العام علي سالم البيض يطرحون علينا مقترحًا لدمج الحزب بالمؤتمر الشعبي العام، وقالوا إنّ هذا الدّمج ضروريّ لإنهاء الأزمات المستمرّة. وأشاروا إلى أنّ تشكيل قيادة جديدة سيجنّبنا التّناقضات والصّدام والصّراع في المستقبل. طرحت علينا قيادة الحزب أنّ حزب المؤتمر ضاغط علينا، وكذلك الرئيس شخصيًّا، وأننا إذا ما أردنا التوصل الى تفاهم فيجب أن يتمّ الدّمج.

ظهرت فكرة الدّمج بعد تظاهرات العام ١٩٩٢ وبعد بروز خطط لدى المؤتمر للقضاء على الحزب الاشتراكي عسكريًّا كما سبق وأشرت. وقد قاموا بتوتير الأجواء، وهذه هي السياسة التي يسمّيها دالاس[2] "سياسة حافة الهاوية"، يتمّ فيها تسخين الأجواء ليقدّم الجانب الأضعف التّنازلات. وقد وتّروا الأجواء عمليًّا وشعبيًّا وأحدثوا أزمةً داخل السّلطة. وقالوا: في هذه الازمة لازم دمج الحزب بالمؤتمر لتكوين حزب واحد.

عندما طُرح علينا هذا المقترح في المكتب السياسي، عارضناه، وكنتُ أحد المعترضين، وكذلك اعترض الدكتور ياسين سعيد نعمان وسيف صائل ويحيى الشامي وأبو بكر باذيب وعبد الغني عبد القادر ومحمد قاسم الثور وغيرهم. وانقسم المكتب السياسي نصفين: نصف مؤيّد للاندماج بين المؤتمر والحزب - ويضم علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس ومحمد حيدرة مسدوس وسالم صالح محمد، وقد أيّدوه بهدف تجنّب أي مشاكل في المستقبل - ونصفٌ معارضٌ للاندماج.

لم يحصل المقترح على قبول أو رفض بسبب الانقسام في المكتب السياسي. فذهب المؤيّدون بزعامة البيض إلى إجراء محادثاتٍ مع الرئيس ووقعوا الاتّفاق الّذي قضى بضرورة قيام تحالف بين المؤتمر والحزب على طريق الدّمج، يبدأ بالتّحالف وينتهي بالدّمج. وكان رأينا نحن المعارضين أنّ الظّروف غير مناسبة للدّمج بين الحزبين وأنّه لا يوجد مسوّغ فكري

---

[2] جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الاميركي (١٩٥٣-١٩٥٩).

وبرنامجي لهذا الدّمج، كما لا يوجد برنامج فكري مشترك وأنّ علينا البحث عن قواسم مشتركة في السياسة قبل البحث في الدّمج، وأنّ توحيد الدّول شيء وتوحيد الأحزاب شيءٌ آخر. وقلنا إنّ توحيد المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي يخالف التّعددية الحزبية ويضربها وسوف يؤدّي إلى إقامة حزبٍ كبير، هو كالفيل الضخم الّذي يلتهم كلّ شيء وحوله أرانب، ورأينا أنّ هذه هي الخطوة الأولى للعودة إلى النّظام الشمولي، نظام الحزب الواحد. واعتبرنا أيضًا أنّه حتّى لو كان هناك إخلاص فإنّ الغرض من هذا الاتّفاق والدّمج هو إيقاف الأزمة، فالأزمة لن تتوقّف والتّناقض سيستمرّ. انتقلت الأزمة إلى داخل الحزب الاشتراكي وتشكّل فريقان أحدهما أيّد الدّمج والآخر عارضه. وجاءت انتخابات العام ١٩٩٣ ونحن مختلفون حول هذه المسألة. وعندما طرح الأمين العام المقترح على المكتب السياسي ولم يُحسم، قرّر ضرورة حسمه في اللجنة المركزية. وقد دُعيت اللجنة المركزية إلى الانعقاد لمناقشة هذه المسألة فقط: هل نوافق على الدّمج أم لا؟

لا اتفاق مع الرئيس ولا مع نائبه

أودّ الإشارة إلى أنّ الرئيس علي عبد الله صالح دعاني إليه وتناقشنا طويلاً، كما جلستُ مع أحد مساعديه وهو علي محسن صالح. وحاول كلٌّ منهما إقناعي بقبول فكرة الدّمج لأنّ الزّملاء في المكتب السياسي قالوا له إنّ جار الله عمر هو من يعارض الفكرة بشكلٍ قويّ، وإنّه في حال جلس معه الرّئيس أو العميد علي محسن فربّما يقتنع أكثر فيها. بالطّبع جلست معهما، خصوصًا الرئيس الّذي جلستُ معه أكثر من مرّة وقلتُ له بصريح العبارة وبوضوح ما أفكّر فيه وما أنا مقتنعٌ به. قلت له إنّ هذا الدمج تفكير شمولي وهو يتنافى مع التّعددية والديموقراطية، وإنّ ما هو مطلوب هو الدّمج الجغرافي للبلاد وليس دمج الأحزاب، فالأحزاب والجماعات متعدّدة وأنّ الدمج سوف ينظر بمستقبل الديموغرافية في اليمن.

أخبرني الرّئيس أنّ عدم الدّمج سيؤدي إلى استمرار الأزمة، محمّلاً إيّاي المسؤولية في حال حصول ذلك. قلت له إنّ المشكلة لن تُحلّ في حال حصول الدّمج، وأنّهم يقضون على الديموقراطية بذلك، لأنّ الدمج سيؤدّي إلى إنشاء حزب كبير والتّناقض سيستمرّ بسبب وجود مسألة تتعلّق بمبدأ قبول كلٍّ منا للآخر. حينها قال الرئيس لعلي البيض، الّذي طلب منه إقناعي، "ما فيش فايدة". لم أقتنع بسبب إيماني بضرورة أن يكون اليمن متعدّدًا، وكنت على يقين أنّه في حال توحّد المؤتمر والحزب فإنّ الخطوة الأولى التي سيُقدمون عليها هي إلغاء الآخرين.

دعاني علي سالم البيض مرّةً جديدة، وأخبرني أنّ هذه هي المحاولة الأخيرة التي سيبذلها معي. التقينا في القصر الجمهوري، في منزله الجديد. جلسنا في الحديقة الخلفيّة وقال لي: أنا مهتمٌّ بأفكارك وبآرائك التي تطرحها. وهو فعلاً بدا مهتمًّا. كنا أصدقاء في تلك المرحلة وهو

يعزّني كثيرًا. سألته: أيش الفكرة؟ فأجاب: نريد تجنيب البلاد الأزمة ومخاطر الصراع العنيف، والحل هو دمج الحزب بالمؤتمر. وقد بدا لي فعلاً أنه يفكّر بهذا الموضوع، وبالطّبع ينطوي الموضوع كذلك على مسألة المناصب والحكومة والرئاسة. لكن اعتقد علي سالم البيض وآخرون أنّ المخرج هو تسليم الحزب لأنّه يؤدّي إلى إنهاء الصراع العنيف والحرب. قلت له تريد نصيحتي؟ اذا أصرّيت على دمج الحزب والمؤتمر سينفضّ النّاس من حولك ولن يبقى معك أحد، ربّما تستطيع الحصول على مجموعة لكنّ ليس الجميع. سأل عن السّبب، فقلت إنّ الحزب اعتاد على مدى أربعين عامًا أن يكون مستقلّاً ويحمل أفكارًا وبرامج معيّنة. والمؤتمر الشعبي هو حزب الدولة وقوامه من الموظّفين، وفي حال توحّد الحزبان سيبتلع حزبُ المؤتمر الحزب الاشتراكي، والدولة والأجهزة الحكومية ستبتلع الحزب الجديد ولن يكون هنا سوى إدارة وظيفية حكومية تبتلع ما تبقى.

لم نتّفق أنا وعلي سالم البيض على هذا الموضوع فقال: ندعو الى اجتماع اللجنة المركزية. دُعيت اللّجنة المركزية وعقدت دورة في العام ١٩٩٣. تكلّم البيض عن مبرّرات دمج الحزب بالمؤتمر، وجاء ردّي عن مبرّرات عدم الدّمج. ما قلتُه إنّ الأخ علي البيض تكلّم باسم الجناح الّذي يرى أنّ الحل لمشكلة اليمن هو دمج الحزب بالمؤتمر، وأنّه يمكن على ضوء هذا الدّمج التّفاهم مع المؤتمر الشعبي العام حول وضع اليمن في المستقبل والسياسة التي ستُتّبع وتوزيع السلطات والمناصب الحكومية وإنّ هذا أفضل من أن يؤدّي بقاؤنا حزبين اثنين إلى الإضرار بالبلاد. والحقيقة أنّ فكرة الدّمج جاءت في وقتٍ تعاني فيه البلاد من أزمة. وهي محاولةٌ لحلّ سطحي، محاولة لتجنّب مواجهة المشكلات الحقيقية والاعتراف بالحقائق هي نوع من أنواع تشبّث الطّرفين بالسّلطة

وبعد مناقشاتٍ طويلة، اتّخذت اللجنة المركزية قرارًا برفض فكرة الدّمج، وجاء القرار بأغلبيّة ساحقة اعتبرت أنّ الدّمج عملٌ غير ديموقراطي واقترحت قيام تحالف مؤقّت ببرنامجٍ محدّد والعمل سويًّا عندما نكون متّفقين وعندما نختلف، نختلف. وافق الأخ علي سالم على القرار لكنّه بدا غاضبًا جدًّا وقال: أنا سأتسبّب بمشكلةٍ لكم. وقد اعتُبرت الاتّفاقيّة التي وقّعها مع الرئيس علي عبد الله صالح الخاصّة بالدّمج منتهية.